

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية القانون

محاضرات في المالية العامة والتشريع المالي

ملقاة على طلبة المرحلة الثانية

الفصل الدراسي الثاني - الجزء الثاني

إعداد

م.م. لقاء عبد السادة جالي

الماضرة السادسة

التهرب الضريبي

سوف نعرف التهرب الضريبي ثم نميزه من التجنب الضريبي ثم نبين عوامل التهرب وطرق مكافحته في البيان الآتي :

تعريف التهرب الضريبي

هو ظاهرة يحاول من خلالها المكلف التخلص من الضريبة كلياً أو جزئياً بعد تحقق واقعتها المنشئة بطريقة غير مشروعة . ومن صور التهرب الضريبي محاولة المكلف التهرب من تحديد دين الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار ، أو أن يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقراراً كاذباً أو ناقصاً ، أو محاولة المكلف إخفاء أمواله بعد أن يحدد المبلغ الواجب الدفع إلى الإدارة الضريبية ، أو تهريب أمواله حتى يتعذر استيفاء دين الضريبة .

تمييز التهرب الضريبي من التجنب الضريبي

إن التهرب الضريبي يختلف عن ظاهرة أخرى هي التجنب الضريبي الذي يقصد به محاولة المكلف التخلص من الضريبة كلياً أو جزئياً بطريقة مشروعة ، ويتم ذلك بإتباع أحد الوسيلتين الآتيتين :

- حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي كان يلجأ الأفراد إلى هبة أموالهم بغية التخلص من ضريبة التركات .

- عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة أو الانصراف عن ممارسة نشاط معين تخضع أرباحه للضريبة إلى نشاط لا يفرض المشرع ضريبة على أرباحه .

عوامل التهرب الضريبي

هنالك ثلاثة عوامل رئيسة تساعد على التهرب من الضريبة هي :

- العوامل الأخلاقية : هي ضعف الوعي الضريبي ، والأخلاق المالية عند المكلفين . ويمكن أن نميز في هذا المجال بين الأخلاق العامة والأخلاق المالية . فكثير من المواطنين لا يجدون مغبة من اللجوء للغش والاحتيال للتهرب من الضريبة ، في حين أنهم يتحلون بأخلاق عامة جيدة . ويختلف الوعي الضريبي عند المكلفين باختلاف الشعوب والأمم . فالمعروف أن المكلف الأنكلوسكسوني أو المكلف في دول أوروبا الشمالية هو أقل

تهربا من الضريبة من المكلف اللاتيني ، فيقدم تصريحه إلى الإدارة بأمانة ولا يحاول اللجوء للطرق الملتوية لتأخير دفع الضريبة أو التهرب منها .ومن الطبيعي أن توجد هذه الفروق بين المكلف في الدول المتخلفة والنامية والمكلف في الدول المتقدمة اقتصاديا .

– **العوامل التشريعية** : تؤدي الصياغة القانونية دورا في تشجيع المكلف على التهرب . فيقدر ما تكون الصياغة معقدة يكون القانون أقل وضوحا ، ويترك مجالا أكبر لتدخل الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات ، وهذا ما يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه والى التهرب منها . كما أن المغالاة في سعر الضريبة ، والتفاوت في الشرائح الاقتصادية يدعو إلى التهرب .

– **العوامل الإدارية** : وتنشأ عن تعقد إجراءات التكاليف والجباية ، وعن صعوبة التطبيق ، وعدم المساواة في المعاملة بين المكلفين . فعندما تكون الإجراءات معقدة ترهق كاهل المكلف ، فإنه يشعر بوطأة الضريبة ويحاول التهرب منها . وكذلك الأمر عندما يصعب تقدير المال الخاضع للضريبة مثلا ، فتقدر بشكل جزافي ، كما يحاول المكلف التهرب إذا أساءت الإدارة التصرف في تطبيق الضريبة ، وعاملت المكلفين معاملة مختلفة ، مما يشعرهم بالظلم ويضعف الثقة بعدالة الضريبة التي قصدتها المشرع في الأصل عندما وضع القانون .

مكافحة التهرب الضريبي

يمكن إجمال طرق مكافحة التهرب بالطرق الآتية :

- **تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية** : عندما لا تكون العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية قائمة على أساس خصومة بينهما ، أو على أساس جهتين تسعى كل منهما للضرر بالأخرى ، وعندما يشعر المكلف أنه يؤدي واجبا وطنيا بدفع الضريبة ، وتعمل الإدارة على مساعدته في قيامه بهذا الواجب التضامني ، يزداد الوعي الضريبي عند المكلف والكفاءة الفنية للإدارة فتخف وطأة التهرب وقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى تنمية هذه العلاقة الطيبة بين المكلف والإدارة ، بإتباع بعض الأساليب في تحقق الضريبة وجبايتها وتفرض التعاون بين الطرفين . كما هو الحال في اعتماد الإدارة لتقدير وعاء الضريبة على إقرار المكلف ، مما ينمي الوعي الضريبي من جهة ويشعر المكلف بواجبه من جهة ثانية .

– **تشديد رقابة الإدارة الضريبية** : عندما تشدد الإدارة رقابتها على المكلفين ويشعر هؤلاء بهذه الرقابة ، فإنهم يتخوفون من التهرب . وتتحقق هذه الرقابة بأشكال متعددة كأن يجيز المشرع للموظفين الماليين حق الاطلاع على أوراق المكلف ومستنداته ، أو أن تقبل الإدارة الإخباريات التي توشي بالمكلف وتشجعها بإعطاء جائزة مالية للمخبر .

– **العقوبات :** وهي طريقة زاجرة لمنع التهرب بشرط أن تطبق بصرامة ، وتكون هذه العقوبات جزائية مثل عقوبة الحبس لمن يحاول إخفاء المال الخاضع للضريبة أو مالية مثل الغرامات والإضافات أو مدنية كاتخاذ السلطة المسؤولة إقرار المكلف أساسا لتقدير التعويض في حال الاستملاك العام .

– **وضوح القواعد الضريبية وسهولتها :** كلما كان النظام الضريبي سهلا ، وكانت الأسعار مناسبة ، والتنزيلات والإعفاءات واضحة لا مجال للخلاف عليها ، أدى إلى اقتناع المكلف بوجود دفع الضريبة ، وحمله على عدم التهرب منها . فعندما تجبي الضريبة مثلا وفق أسلوب الحجز عند المنبع ، يمكن الحد من التهرب ، لأن دافع الضريبة لا مصلحة له في إخفاء وعاء الضريبة وعدم فرضها على المكلف .

– **الاتفاقات الدولية :** وهي تعقد عادة بين دولتين متجاورتين بغية توسيع سلطة رقابة الإدارة إلى خارج الحدود الإقليمية للدولة . وتسمح هذه الاتفاقات للدوائر المختصة بالاطلاع على نشاط رعاياها في الدول الأخرى ، فتحد بذلك من تهريب الأموال إلى الخارج .